

9 - لكل إمام من أصحاب الكتب التي جمعت منها أحاديث عبد الله بن عمرو شروط خاصة في رواية الأحاديث التي أودعوها كتبهم.

فالإمام أحمد لم يخرج أحاديث إلا عن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته (1).

وقال الحافظ أبو القاسم اسماعيل التيمي (رحمه الله)، لا يجوز أن يقال في مسند أحمد السقيم، بل فيه الصحيح والمشهور والحسن والغريب.

وقال شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية (رحمه الله)، وقد تنازع الناس هل في مسند أحمد حديث موضوع؟ فقال طائفة من حفاظ الحديث كأبي العلاء الهمداني ونحوه: ليس فيه موضوع، وقال بعض العلماء كأبي الفرج بن الجوزي: فيه موضوع، قال أبو العباس: ولا خلاف بين القولين عند التحقيق؛ فإن لفظ الموضوع قد يراد به المخلوق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب، وهذا مما لا يعلم أن في المسند منه شيئاً، بل شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سنة، وقد روي أبو داود في سنة عن رجال أعرض عنهم في المسند، قال: ولهذا كان الإمام أحمد في المسند لا يروي عن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن يروي عن يضعف لسوء حفظه فإن هذا يكتب حديثه، وبعثض ويعتبر به، قال: ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره وإن كان صاحبه لم يعتمد الكذب بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه، بل وفي سنن أبي داود والنسائي، وفي صحيح مسلم والبخاري أيضاً ألفاظ في بعض الأحاديث من هذا الباب كلن قد بين البخاري حالها في نفس الصحيح (2).

ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد (رحمه الله) في مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومتناً ولم يورد فيه إلا ما صح عنده، مارواه عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة عن أبي النياح قال:

- 
- (1) من كتاب خصائص المسند للإمام الحافظ أبي موسى المدني ((518)) نقله بنصه المرجوم الشيخ أحمد محمد شاكر في مسند الإمام أحمد بشرحه.
- (2) المصمّد الأحمّد في ختم مسند الإمام أحمد للحافظ شمس الدين بن الجزري ((833 هـ)) نقطه بنفسه المرجوم الشيخ شاكر في جـ 1 من المسند بتحقيقه.

